ما عدّه النحويون شاذًّا من الاستعمالِ القرآنيّ،دراسة في ضوء آراء المفسرين

م.د عقيل جابر كاظم

كلية الإمام الكاظم(عليه السلام)أقسام الديوانية

nlecdiw36@iku.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٩/٩/١٧

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٩/٢٩

ملخّص البحث :

يُعنى هذا البحث بما اصطلح عليه النحويون بالاستعمال الشاذّ،وكان من أمثلته الاستعمال القرآني؛لذلك سيقف هذا البحث عند المواضع التي وصفوها بالشذوذ من دون غيرها من الاستعمال اللغوي،ومن ثمّ الوقوف على رؤية المفسرين لهذا الاستعمال وتوجيههم له بوصفه استعمالًا قرآنيًّا ولغويًّا،ومواضع الاتفاق والاختلاف بينهم وبين النحويين؛ويكون ذلك بالعود إلى ما قرّ في المدوّنة النحويّة من آراء النحويين في تصنيف الاستعمال اللغوي ولا سيّما الاستعمال القرآني بالمطّرد أو بالشاذّ،والمعايير التي بها يُعرف الاستعمال ويُصنّف.

الكلمات المفتاحية: الاستعمال اللغوي الشاذّ ، النحويون ، المفسرون ، الاستعمال القرآني

Quranic Usages Deemed Anomalous by Grammarians: A Study in Light of Exegetes' Views

Lec. Dr. Aqeel Jaber Kadhim

Imam Al-Kadhim (PBUH) College – Diwaniyah Departments

nlecdiw36@iku.edu.iq

Date received: 17/9/2026
Acceptance date: 29/9/2026

Abstract

This study is concerned with what grammarians have termed "anomalous usage," of which Qur'anic usage was an example. Therefore, this study will focus on the instances they described as anomalous, to the exclusion of other linguistic usages, and then examine the exegetes' view of this usage and their interpretation of it as both a Qur'anic and linguistic usage, in addition to the points of agreement and disagreement between them and the grammarians. This will be done by returning to what is established in the grammatical corpus regarding grammarians' views on classifying linguistic usage, particularly Qur'anic usage, as either regular or anomalous, and the criteria by which usage is recognized and classified.

Keywords: Anomalous linguistic usage, grammarians, exegetes, Quranic usage.

المقدّمة :

هذا البحث هو محاولة للكشف عن استعمال أحد المصطلحات النحوية قبالة الاستعمال القرآني، والوقوف على رؤية المفسرين له،ومن ثَمَّ العود إلى المدوّنة النحويّة،لمعرفة بحثهم فيه هل كان استعمالًا لغويًّا بمعزل عن النص القرآني؟ أو رُوعي فيه ما يُتطلب أن يُراعى،ويُوجّه فيه الاستعمال اللغوي؟

وللوصول إلى ذلك ،قسمت هذا البحث على مبحثين:عُني الأوّل منه ببيان ما عدّه النحويون شاذًّا من التراكيب النحوية من الاستعمال القرآني. ووقف المبحث الثاني منه على ما عدّه النحويون استعمالًا شاذًّا للبنى الصرفية في النصّ القرآني.ويكون هذا بذكر نصّ النحويين مقرونًا بالاستعمال القرآني الذي وصفوه بالشذوذ،ثم الكشف عن رؤية المفسرين فيه،ورؤية النحويين للاستعمال الكثير المطّرد الذي بُنيت عليه القاعدة النحويّة وما خالفها.

المبحث الأوّل:ما عُدّ شاذًّا من الاستعمال النحوي

عمل النحويون على تحديد مصطلح الشذوذ في الاستعمال اللغوي،فكان عندهم على أقسام ثلاثة ذكرها ابن جنّي(ت٣٩٢هـ) في الخصائص،مع أمثلتها[١]،وهي:

الأول:المطّرد في القياس الشاذّ في الاستعمال.

والثاني:الشاذّ في القياس المطّرد في الاستعمال.

والثالث:الشاذّ في القياس والاطّراد.

أوّلًا: حذف حرف الجرّ

عدَّ الرضي الاستراباذي(ت٦٨٨هـ) ما ورد في بعض الآيات القرآنية التي حُذف فيها حرف الجر شاذًّا لا يُقاس عليه،قال:((ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلّا مع أنّ و أنْ،وذلك فيهما أيضًا،بشرط تعين الجار...كما في خرجت الدارَ،ولم يثبت،بلى قد جاء في غيرهما إمّا شذوذًا كقوله[٢]:

تمرّون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرامُ.

وقوله تعالى:"لأقعُدَنَّ لَهُم صِراطَكَ المستقيمَ"[٣]،و"ولا تَعزِمُوا عُقدةَ النكاحِ حتّى يبلُغَ الكتابُ أجلَه"[٤] ،و"أن تَسترضِعُوا أولادَكم"[٥]...)) [٦].

وفي نصّ الرضي هذا ثلاثة نصوص قرآنيّة،اثنان منها يحذف فيهما حرف الجر(على)،والثالث يُحذف فيه حرف(اللام)،ونصّه يشير هنا بوضوح إلى أنّ وصف الاستعمال القرآني بالشاذّ سببه حذف حرف الجر.

أمّا المفسرون فتناولوا هذه النصوص القرآنية بحسب موضعها من السور القرآنيّة التي وردت فيها ،ونصب لفظ(صراط)عندهم محمول على ثلاثة أوجه،تحدّث عنها أبو حيّان النحوي(ت٧٤٥هـ)[٧]، وأوجزها بدقّة تلميذه السمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)[٨]،هي:

الأول:النصب على حذف حرف الجر(على)،وأُخذ هذا عن الزجاج(ت٣١١هـ)،وقد ذكر ذلك مجموعة من المفسرين[٩].

والثاني:النصب على الظرفيّة،قال به الزمخشري(ت٥٣٨هـ)في تفسيره لهذه الآية:((لأعترضن لهم على طريق الإسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة،وانتصابه على الظرف، كقوله[١٠]: كما عسل الطريق الثعلب.

شبهه الزجاج بقولهم :ضرب زيد الظهر والبطن)) [١١].

والثالث:النصب على المفعولية بتضمين معنى فعلٍ متعدٍّ بنفسه،قال أبو حيّان النحوي:((والأولى:أن يضمن لأقعدن معنى ما يتعدى بنفسه فينتصب الصراط على أنّه مفعول به.والتقدير لألزمن بقعودي صراطك المستقيم)) [١٢].

ما ورد عند المفسرين يُشير إلى الآتي:

أولًا:حكم النصب للفظ(الطريق)لاخلاف فيه،ولاخلاف في أنّ هناك محذوفًا هو حرف الجر(على).

ثانيًا: الشذوذ سببه مشكل لغوي هو وصول الفعل إلى المنصوب بنفسه لا بالحرف.

ثالثًا:اختلاف المفسرين في تحديد وجه النصب،وقد تقاسم هذا الاختلاف النصب على الظرفية والمفعولية ونزع الخافض.

أمّا النصب على الظرفيّة ففيه مشكل هو أنّ الظرف لا يصل إليه فعله في كلّ الأحوال الاستعمالية،وإنّما يصل تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر.وقد بذل النحويون في بيان ذلك جهدًا كبيرًا، وحدّدوا القياسي المطّرد والشاذّ في استعمال الظروف،وعندهم أنّ الظرف الزماني أو المكاني،لابدّ من أن يكون مبهمًا أو مختصًّا،فما كان زمانيًّا مبهمًا أو مختصًّا،لا مشكل في نصبه. وأمّا إن كان مكانيًّا،فيُشترط في نصبه على الظرفيّة أن يكون مبهمًا لا مختصًّا،فإن كان مختصًّا فشاذٌّ لا يُقاس عليه[١٣].والصراط هو الطريق كما ورد عند المفسرين وفي معجمات اللغة[١٤]،فهو ظرف مختصّ ونصبه على الظرفيّة يكون بحسب المدوّنة النحويّة شاذًّا،وهذه الرؤية شاخصة عند بعض المفسرين، قال أبو حيّان النحوي:((قالوا أي على الظرف،كما قال الشاعر فيه:

كما عسل الطريق الثعلب.

وهذا أيضا تخريج فيه ضعف؛لأنّ صراطك ظرف مكان مختص.وكذلك الطريق فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة في.وما جاء خلاف ذلك شاذ أو ضرورة...)) [١٥].

وللتخلّص من هذا المشكل شُبِّه بالمبهم،ومع شبهه للمبهم عُدّ شاذًّا لا يُقاس عليه،قال سيبويه(ت ١٨٠هـ):((وقد قال بعضهم:ذهبت الشام،يُشبّهه بالمبهم،إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب.وهذا شاذّ؛لأنّه ليس في ذهب دليل على الشام،وفيه دليل على المذهب والمكان.ومثل ذهبت الشام:دخلت البيت.ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية:

لدن بهزّ الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ)) [١٦].

فأصل التوجيه الإعرابي هو رأي سيبويه في هذا التركيب الذي أخذ به النحويون،ونقله المفسرون في تفسيرهم للآيات التي وردت في نصّ الرضي.

وأمّا التوجيه القائل بالنصب على نزع الخافض،فالمشكل فيه هو هو،فهو في عُرفهم ليس مطّردًا،وإنّما شاذٌّ لا يُقاس عليه؛لأنّ حذف حرف الجر مقصور على أفعال لا يتعدّاها إلى غيرها.وقد عبّر أبو حيان النحوي عن إدراك المفسرين لهذا المشكل،قائلًا:((قالوا:وانتصب صراطك على إسقاط على،قاله الزجاج وشبهه بقول العرب:ضرب زيد الظهر والبطن،أي:على الظهر والبطن.وإسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا،لا يقال:قعدت الخشبة تريد:قعدت على الخشبة)) [١٧].

وللتخلّص من وصف الاستعمال القرآني بالشذوذ،حُمِلَ النصب على تضمين الفعل معنى غيره فينتقل من التعدّي بحرف الجر إلى التعدّي بنفسه؛لذلك حملوا عمل الفعل في التعدّي على الأفعال التي لها المعنى نفسه،قال الرضي الاستراباذي:((والأولى في مثله أن يُقال :ضُمّن اللازم معنى المتعدّي،أي:تَجزون الديار،و:لألزمنّ صراطك،و:ولا تنووا عُقدة النكاح،و:ترضعوا أولادكم،حتّى لا يُحمل على الشذوذ،كما يُضمّن الفعل معنى غيره فيتعدّى تعدية ما ضُمّن معناه،قال تعالى:"يخالفون عن أمره"[١٨]،أي يعدلون عن أمره ويتجاوزون عنه)) [١٩].

ونصّ الرضي هذا هو محاولة لدفع وصف الشذوذ عن الاستعمال القرآني في هذه الآيات التي اشتملت على حذف حرف(على)،واللام.وهذا ما جاء به أبو حيّان النحوي وبعض المفسرين،قال: ((والأولى:أن يضمن لأقعدنّ معنى ما يتعدى بنفسه فينتصب الصراط على أنّه مفعول به.والتقدير لألزمنّ بقعودي صراطك المستقيم)) [٢٠].

وبالعود إلى المفسرين فلم يكونوا إلّا ناقلين لما قرّ في المدوّنة النحويّة،ومردّ ذلك إلى أنّها مسألة خاصّة بالاستعمال اللغوي في تركيبه النحوي لا إلى معناه.ما خلا ما ورد عند أبي حيّان النحوي،فقد كانت مصطلحات النحويين وقواعدهم حاضرة عنده أخذًا وردًّا.

أمّا في قوله تعالى:"ولا تعزموا عقدة النكاح"،فلم يختلف توجيه المفسرين عن توجيه قوله تعالى:"لأقعدنّ لهم صراطك المستقيم"،فالمحذوف هو حرف الجر(على)،وقد نصب الفعل لفظ(عُقدة) على ثلاثة أوجه:

الأوّل:على حذف حرف الجر،قال الطوسي(ت٤٦٠هـ):((ولا تعزموا عقدة النكاح"تقديره على عقدة النكاح،وحذفت على،لدلالة العزم عليها،لأنّه لا يكون إلاّ على معزوم عليه،كما قيل:ضربه الظهر والبطن، أي:على الظهر والبطن)) [٢١].

وقال الواحدي(ت٤٦٨هـ):((...ولم يقل:على عقدة النكاح اجتزاءً بدلالة العزم،لأنّه لا يكون إلّا على معزوم عليه،كما تقول:ضرب زيدٌ الظهر والبطن،أي:عليهما.قال سيبويه:والحذف في هذه الأشياء لا يُقاس،ويكون معنى الآية:ولا تعزموا على عقدة النكاح أن تعقدوها حتّى يبلغ الكتاب أجله ...))[٢٢].

والثاني:بفعل متعدٍّ إلى مفعوله بنفسه،قال الزمخشري:((من عزم الأمر وعزم عليه،وذكر العزم مبالغة في النهي عن عقدة النكاح؛لأنّ العزم على الفعل يتقدمه،فإذا نهي عنه كان عن الفعل أنهى ومعناه: ولا تعزموا عقد عقدة النكاح.وقيل:معناه ولا تقطعوا عقدة النكاح.وحقيقة العزم :القطع...)) [٢٣].وهذا يعني أنّ الفعل عند الزمخشري متعدٍّ إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر وهنا هو متعدٍّ بنفسه ،ومتضمن معنى فعل متعدّ بنفسه.

والثالث:منصوب بفعل متضمّن معنى غيره،قال أبو حيان النحوي:((وانتصاب عقدة على المفعول به لتضمين تعزموا معنى ما يتعدى بنفسه.فضمن معنى تنووا،أو معنى تصححوا،أو معنى توجبوا أو معنى تباشروا أو معنى تقطعوا أي تبتوا...)) [٢٤].

يشير ما تقدّم بوضوح إلى :

أولًا:أنّ حذفًا في التركيب قد حصل،والمحذوف هو حرف الجر(على).وهذا الحذف هو المشكل الذي سبب وصف الاستعمال القرآني بالشاذّ؛لأنّه لم يأتِ على المطّرد المقيس فيه.ومردُّ هذا التوجيه إلى سيبويه،وقد حرّر هذا الزجاج ،ونقله المفسرون عنه،قال:((معناه:لا تعزموا على عقد النكاح،وحذف على استخفافًا،كما تقول:ضرب زيد الظهر والبطن،معناه على الظهر والبطن،وقال سيبويه:إنّ الحذف في هذه الأشياء لايقاس)) [٢٥].يريد بذلك حذف حرف الجر من الفعل الذي يتعدّى إلى مفعوله بالحرف لا بنفسه.

ثانيًا:هذا الفعل من الأفعال التي تتعدّى إلى المفعول به بحرف الجر ما خلا نص الزمخشري الذي جعله من الأفعال التي تتعدّى بنفسها وبحرف الجر.فإن جرى وصف الفعل مع الأصل الاستعمالي للفعل وهو التعدّي بحرف الجر،فحكم الاستعمال هو الشذوذ،وإن حُمل الفعل على التعدّي بنفسه وهو ما ليس الأصل في بابه فغير شاذٍّ.

ثالثًا:الفعل عزم تضمّن دلالة غيره.وقيل ذلك للتخلّص من عدم مجيء النصّ القرآني على وفق المطّرد القياسي في هذا الاستعمال ووصفه بالشاذّ.

رابعًا:مرجعيّة النصوص هو كتاب سيبويه الذي نصّ أنّ هذا الحذف لايقاس عليه.

خامسًا:اتفاق النصوص على نصب لفظ عقدة،واختلافها في عامل النصب.

أمّا قوله تعالى:"أن تسترضعوا أولادكم" ،فالمشكل فيه هو حذف حرف اللام؛لذلك عدّه الرضي شاذًّا لم يأتِ على القياس المطّرد في بابه.ولفظ(أولادكم)عند المفسرين منصوب على وجهين:

أحدهما:حذف حرف الجر اللام،والناصب له الفعل استرضع الذي يتعدّى إلى مفعولين الأول بنفسه والثاني بحرف الجر ،والذي سوّغ الحذف عند بعض المفسرين،هو دلالة الاسترضاع،إذ لا يكون إلّا للأولاد(٢٦).

وعلى وفق هذا التوجيه سيكون الاستعمال شاذًّا لا يُقاس عليه؛لأنّه يتعلق بحذف حرف الجر .أمّا المحذوف فهو المفعول الأول وحرف الجر اللام،قال السمين الحلبي:((وفي استرضع قولان للنحويين، أحدهما:أنّه يتعدّى لاثنين ثانيهما بحرف الجر ،والتقدير:أن تسترضعوا المراضع لأولادكم ،فحذف المفعول الأول وحرف الجر من الثاني،فهو نظير أمرت الخير ،ذكرتَ المأمورَ به ولم تذكر المأمور؛ لأنّ الثاني منهما غير الأول،وكل مفعولين كانا كذلك فأنت فيهما بالخيار بين ذكرهما وحذفهما،وذكر الأول دون الثاني والعكس...))(٢٧).

والآخر:بفعل يتعدّى إليه بنفسه على أنّه مفعوله،وقد حرّر هذا الزمخشري،قائلًا:((استرضع:منقول من أرضع،يقال:أرضعت المرأة الصبي،واسترضعتها الصبي لتعدّيه إلى مفعولين،كما تقول:أنجح الحاجة ،واستنجحته الحاجة،والمعنى:أن تسترضعوا المراضع أولادكم،فحذف أحد المفعولين للاستغناء عنه، كما تقول:استنجحت الحاجة،ولا تذكر من استنجحته،وكذلك حكم كل مفعولين لم يكن أحدهما عبارة عن الأول)) (٢٨).

فعلى رأي الزمخشري لا حذف للحرف في هذه الآية،وإنّما المحذوف هو المفعول الأول الذي قدّره بلفظ(المراضع)وبذلك يكون الاستعمال القرآني ليس شاذًّا؛لأنّه لا يتعلق بحذف الحرف.أمّا على تقدير حذف اللام–وهو رأي الجمهور بحسب قول أبي حيّان النحوي(٢٩)–فالمحذوف هو المفعول الأوّل وحرف الجر اللام؛لأنّ هذا الفعل هو من الأفعال المتعديّة إلى مفعولين،متّفق على تعدّيه إلى الأوّل بنفسه،ومختلف في تعدّيه إلى الثاني،ولا مشكل في حذف أحد المفعولين،إنّما المشكل هو حذف حرف الجر الذي ينقل الاستعمال اللغوي عند النحويين من الاطّراد إلى الشذّوذ الذي لايُقاس عليه.

والذي نخرج به هو:

أولًا: أنّ المفسرين اتفق أكثرهم على أنّ المحذوف هو حرف اللام،والذي سوّغ حذفه عند بعضهم هو أنّ الاسترضاع لا يكون إلّا للأولاد.

ثانيًا:المحذوف عند الزمخشري ليس اللام،وإنّما أحد المفعولين.

ثالثًا:جواز حذف أحد المفعولين؛لاستغناء أحدهما بالآخر.

رابعًا:هذا الفعل يتعدّى لأكثر من مفعول،وفي المفعول الثاني خلاف.

ثانيًا: فاعل كفى المجرور بالباء

ذهب ابن جني مفترضًا سؤال سائل بعد الإجابة عنه إلى تشذيذ تركيب(كفى بالله)،قائلًا:((فإن قلت فإنّ كفى بالله شاذٌّ قليل،فكيف قست عليه ليس،ولم نعلم الباء زيدت في اسم ليس،إنّما في خبرها،نحو قوله"ليس بأمانيكم"[٣٠]؟قيل:لو لم يكن شاذًّا لما جوزنا قياسا عليه ما جوزنا،ولكنّا نوجب فيه ألبتة واجبا فاعرفه))[٣١].فالشذوذ متأتٍّ عنده من زيادة حرف الباء على فاعل الفعل كفى.

وبالعود إلى المفسرين،فقد تحدّثوا عن زيادة الباء،وفاعل كفى،أمّا زيادتها فعندهم أنّها في جميع القرآن مع الفعل كفى زائدة[٣٢]،وزيادتها لأحد أمرين،قال الطوسي:((ودخلت الباء في قوله"بالله"لأحد أمرين:أحدهما:للتأكيد؛لأن الاسم في "كفى الله"كان يتصل اتصال الفاعل،فلما دخلت الباء صار اتصال المضاف واتصال الفاعل،ليعلم أنّ الكفاية منه ليست كالكفاية من غيره في المرتبة،وعظم المنزلة،فضوعف لفظها لمضاعفة معناها.الثاني:لأنّه دخله معنى اكتفوا بالله،ذكره الزجاج،وموضعه رفع بلا خلاف))[٣٣].

وأمّا فاعل كفى ففيه رأيان أشخصهما العُكبري[٣٤]:

أحدهما:أنّ الفاعل هو لفظ الجلالة،والباء زائدة للدلالة على الأمر.

والآخر: أنّ الفاعل مقدّر والتقدير:كفى الاكتفاء بالله.وهذا التقدير يجعل لفظ(بالله)مفعولًا،لا فاعلًا.

فما دوّنه المفسرون لا يختلف عمّا قرّ في المدوّنة النحويّة،فالتركيب كفى بالله هو شاهد النحويين على زيادة الباء في مواضعها القياسيّة المطّردة،ومنها الزيادة مع فاعل كفى[٣٥].وعلى الرغم من ذلك،عدّ ابن جنّي هذا التركيب شاذًّا،ومردّ ذلك إلى أنّ التركيب الذي يُزاد فيه حرف الجر ويُحذف منه،عنده شاذٌّ،قال:((فقد صح بما ذكرناه إلى أن قادنا إلى هنا أنّ حذف الحروف لا يسوغه القياس؛ لما فيه من الانتهاك والإجحاف.وأمّا زيادتها فخارج عن القياس أيضا.وذلك أنّه إذا كانت إنّما جيء بها اختصارا وإيجازا كانت زيادتها نقضًا لهذا الأمر،وأخذًا له بالعكس والقلب،ألا ترى أنّ الإيجاز ضد الإسهاب...هذا هو القياس:ألّا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها.ومع ذلك فقد حذفت تارة،وزيدت أخرى))[٣٦]. وما عدّه ابن جنّي هنا لم يقل به نحويّ أو مفسر،وإنّما هو من الكثير المطّرد في فاعل كفى.

ثالثًا:توكيد الفعل المضارع بالنون بعد لا النافية

من التراكيب التي عدّها بعض النحويين استعمالًا شاذًّا،هو توكيد الفعل المضارع بالنون بعد لا النافية،قال السيوطي(ت٩١١هـ)مستشهدًا بقوله تعالى:"واتّقوا فتنةً لا تصيبنَّ الذينَ ظلمُوا مِنكُم خاصةً"[٣٧]:((لا الجزاء،والمنفي بما،ولا،ولم،والتعجب،والماضي،ومدخول ربّما،وما الزائدة،وسائر أدوات الشرط،والخالي مما ذُكر،واسم الفاعل،أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلّا شذوذًا وضرورةً،أو مثلًا، كقوله[٣٨]:

-حديثًا متى ما يأتِك الخيرُ ينفعا

وقولك:ما في الدار يقومنّ زيدٌ.وقوله تعالى:"واتّقوا فتنة لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصة"...))[٣٩].

أمّا المفسرون فقد تأوّلوا للآية تأويلات،أشهرها[٤٠]:

أوّلًا:أن يكون هذا التركيب جوابًا للأمر،وبه قال الفراء(ت٢٠٧هـ)في حديثه عن هذه الآية،ونقله عنه المفسرون:((أمرهم ثم نهاهم،وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهيا.ومثله قوله"يا أيّها النملُ ادخلوا مساكنَكم"[٤١]،أمرهم ثمّ نهاهم، وفيه تأويل الجزاء)) [٤٢].واستحسن الرازي (ت٦٠٦هـ)هذا الرأي استنادًا إلى أنّ الجواب كان نهيًا[٤٣].وهذا الرأي فيه مشكل ردّده النحويون كثيرًا هو دخول النون على الفعل المسبوق بـ(لا) النافية،لكنّه لما تضمّن معنى النهي ساغ فيه[٤٤].

ثانيًا:أنّ هذا التركيب هو صفة للفظ(فتنة)،قال الزمخشري:((وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول،كأنّه قيل:واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبنّ،ونظيره قوله[٤٥]:

حتّى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط.

أي بمذق مقول فيه هذا القول...)) [٤٦].واختار هذا أبو حيّان النحوي،قال:((والجملة من قوله "لاتصيبنّ"خبريّة صفة لقوله:"فتنة"...إلّا أنّ دخول نون التوكيد على المنفي بلا مختلف فيه. فالجمهور لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور.والذي نختاره الجواز...)) [٤٧].وهذا الذي سمّاه أبو حيّان النحوي استعمالًا نادرًا،عدّه البيضاوي(ت٧٩١هـ) استعمالًا شاذًّا،قال:((وإما صفة لفتنة،ولا للنفي،وفيه شذوذ لأنّ النون لا تدخل المنفي في غير القسم،أو للنهي على إرادة القول...)) [٤٨].فالمشكل فيه هو هو،فلا هنا نافية،ومحمولة على الممنوع المؤوّل الذي خرجّوه على إضمار القول،فلم يتخلّص أبو حيّان ومن قال بهذا التوجيه من مشكل النفي،فضلًا عن اختلاف النحويين والمفسرين في(لا)أ نافية هي أو ناهية.

ثالثًا:هو على معنى الدعاء،نُقل عن الأخفش الصغير(ت٣١٥هـ)،قال السمين الحلبي بعد أن أوجز ما قاله أبو حيّان النحوي:((وقال علي بن سليمان:هو نهي على معنى الدعاء،وإنّما جعله نهيًا بمعنى الدعاء لأنّ دخول النون في المنفي بـ(لا) عنده لا يجوز،فيصير المعنى:لا أصابت ظالمًا ولا غير ظالم،فكأنّه قيل:واتقوا فتنة لا أوقعها الله بأحد)) [٤٩].

رابعًا:أن يكون نهيًا بعد أمر،وهو مبني على تمام الكلام ثمّ ابتداء الكلام بالنهي[٥٠]،وعلى هذا التوجيه هو ليس بجواب،قال الأخفش(ت٢١٥هـ):((فليس قوله –والله أعلم–"تصيبنّ"بجواب،ولكنه نهي بعد أمر،ولو كان جوابًا ما دخلت النون)) [٥١].،وتقديره عندهم قاله الطوسي هو:((اتقوا فتنة،ثمّ نهى، فقال"لاتصيبنّ الذين ظلموا"، أي لا يتعرض الذين ظلموا لما ينزل معه العذاب.ومثله قال في قوله:"لا يحطمنّكم"،فيكون لفظ النهي لسليمان.ومعناه النمل،كما يقول القائل:لا أرينّك ههنا،فلفظ النهي لنفسك،والمراد لا تكون ههنا، فإنّي أراك))[٥٢].وهذا التوجيه وإن كان يحمل(لا)على معنى النهي؛ ليُخلّصها من المشكل الذي هو دخول النون على المضارع المنفي،فقد رفضه

بعض النحويين؛لورود استعمال المضارع المنفي في لغة العرب،قال ابن مالك:((وقد زعم قوم أنّ هذا نهي وليس بصحيح ومثله قول الشاعر[٥٣]:

فلا الجارة الدُّنيا بها تلحينّها ولا الضيف فيها إن أناخ محوّلُ

إلّا أنّ توكيد (لا تصيبنّ)أحسن لاتصاله بلا،فهو بذلك أشبه بالنهي كقوله تعالى:"لا يفتننّكم الشيطان" .بخلاف قول الشاعر:تلحينّها،فإنه غير متصل بلا،فبعد شبهه بالنهي.ومع ذلك فقد سوغت توكيده لا ،وإن كانت منفصلة.فتوكيد تصيبنّ،لاتصاله بلا أحقّ وأولى)) [٥٤].

خامسًا:هو جواب قسم مقدّر[٥٥]،وتقديره:(("واتقوا فتنة والله لا تصيبنّ"، ودخلت النون مع لا حملا على دخولها مع اللام فقط.قال القاضي أبو محمد رحمه الله:وفي هذا القول تكرّه ؛لأنّ جواب القسم إذا دخلته لا أو كان منفيا في الجملة لم تدخل النون،وإذا كان موجبا دخلته اللام والنون الشديدة كقولك:والله لا يقوم زيد،والله ليقومنّ زيد،هذا هو قانون الباب،ولكن معنى هذه الآية يستقيم مع التكرّه الذي ذكرناه)) [٥٦].

ونخلص مما تقدّم إلى أنّ المفسرين في تأويلهم الوجوه المذكورة آنفًا،إنّما أرادوا حمل الاستعمال القرآني على ما ورد في لغة العرب في كلامها،والتخلّص من مشكل مخالفة الاطّراد الاستعمالي في بابه،وهو دخول النون على الفعل المضارع المنفي بـ(لا)،وقد رأينا أنّ هذه الوجوه هي استعمال لغوي فصيح للعرب في كلامها.

أمّا ارتباط هذا الكلام بما جاء عند النحويين،فليس ثمّة اختلاف فيه،وإنّما هو نتاج هذه الآراء النحويّة،فالكثير من المفسرين يستعمل لفظ(قيل)،ويذكر أسماء النحويين قبل ذكر آرائهم في توجيه الاستعمال القرآني.

أمّا عند النحويين فمنهم من عدّ دخولها على الفعل المضارع المنفي بـ(لا) قياسيًّا،قال ابن جنّي:((وأكثر ما تدخلان فيه القسم،تقول:والله لأقومنّ،وتالله لأذهبنّ.قال الله تعالى:"لنسفعًا بالناصيةِ"[٥٧].وقال سبحانه:"لأرجمنّك واهجرني مليًّا"[٥٨]وقد تدخلان في الأمر والنهي... وتدخل أيضا في الاستفهام، والنفي...)) [٥٩].وما يؤكّد قياسيّة توكيد المضارع المنفي ب(لا) بالنون قول ابن جنّي نفسه وهو يتحدّث عن غير القياسي فيها،قال:((وقد تدخل النونان في غير هذه المواضع،وليس ذلك بقياس،فتركناه)) [٦٠].

وعلّة قياسيّة النون مع المضارع المنفي بلا هي شبه النفي بالنهي،قال الرضي الاستراباذي :((وتجيء النون بعد المنفي بلا،إذا كانت لا متصلة بالمنفي،قياسا عند ابن جني،لأنّها إذن تشبه النهي،واستشهد بقوله تعالى:"واتقوا فتنة لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصّة"...))[٦١].

وتابعه ابن مالك في جواز دخول النون مع النفي على المضارع،قائلًا:((وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفيُّ بلا تشبيهًا بالنهي كقوله تعالى:"واتقوا فتنة لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصّة".وقد زعم قوم أنّ هذا نهي وليس بصحيح ومثله قول الشاعر:

فلا الجارة الدُّنيا بها تلحينّها ولا الضيف فيها إن أناخ محوّلُ

إلّا أنّ توكيد(لا تصيبنّ)أحسن لاتصاله بلا،فهو بذلك أشبه بالنهي كقوله تعالى:"لا يفتنّكم الشيطان" [٦٢]. بخلاف قول الشاعر:تلحينّها،فإنه غير متصل بلا،فبعد شبهه بالنهي.ومع ذلك فقد سوغت توكيده لا، وإن كانت منفصلة.فتوكيد تصيبنّ،لاتصاله بلا أحقّ وأولى)) [٦٣].وعدّه في ألفيته من الاستعمال القليل،وبه قال شُرّاح الألفيّة[٦٤].

فالمشترك بين هذه النصوص الذي سوّغ دخول النون على المضارع المنفي بلا قياسًا،هو شبه النفي بالنهي،فهم يصدرون عن أنّ النهي نفيٌ[٦٥]،والنهي هو أحد أنواع الطلب،والطلب هو الاستعمال المطّرد في توكيد المضارع بهذه النون،المشهور عند النحويين،قال الزمخشري مبيّنًا ما يؤكّد بالنون:((ولا يُؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك قسمًا أو أمرًا أو نهيًا أو استفهامًا أو عرضًا أو تمنيًّا،كقولك:بالله لأفعلنّ، وأقسمت عليك إلّا تفعلنّ ولمّا تفعلنّ،واضربنّ،ولا تخرجنّ،وهل تذهبنّ؟وألا تنزلنّ،وليتك تخرجنّ))[٦٦] .

وما لايجوز توكيده بالنون عندهم،حرّره الزمخشري قائلًا:((ولا يُؤكّد بها الماضي ولا الحال،ولا ما ليس فيه معنى الطلب.وأمّا قولهم في الجزاء المؤكّد حرفه بما:إمّا تفعلنّ ،قال الله تعالى:"فإمّا ترينّ من البشر أحدًا فقولي"[٦٧]...فلتشبيه ما بلام القسم في كونها مؤكدة.وكذلك قولهم:حيثما تكونن آتك، وبجهد ما تبلغن،وبعين ما أرينك.فإن دخلت في الجزاء بغير ما ففي الشعر،تشبيهًا للجزاء بالنهي. ومن التشبيه بالنهي دخولها في النفي...))[٦٨].

فلا وجود للنفي فيما اطّرد من الاستعمال اللغوي في توكيد المضارع بالنون إلّا لشبهه بالنهي الذي هو من أنواع الطلب.وفي ضوء هذا لم يكن السيوطي بعيدًا عن رأي الجمهور من النحويين الذي منع دخول النون على المضارع المنفي بلا[٦٩]،غير أنّه خالف رأي النحويين القائلين بقياسيّة هذا التركيب،ومن وجّه هذا الاستعمال بشبهه للنهي[٧٠]،الذي هو الطلب وبه يتحقق الاطّراد.

وأمّا بعض النحويين،فحملهم الاستعمال القرآني على الشذوذ؛لأنّه لم يأتِ على الكثير المطّرد في بابه،وما هذا الأمر منهم إلّا استعمال اصطلاحي،لايُراد منه التقليل من شأن الاستعمال القرآني وفصاحته وبلاغته.

المبحث الثاني:ما عُدّ شاذًّا من استعمال الأبنية الصرفيّة

أوّلًا:حركة فاء البنية،الفعل(مِتّ،ومُتّ)

تحدّث النحويون عن هاتين البنيتين،وعدّوا إحداهما قياسيّة،والأخرى شاذّة،وكلاهما ورد في الاستعمال القرآني في مواضع مختلفة[٧١]،أمّا أبو علي الفارسي فقد شذّذ من قرأ بالكسر في قوله تعالى:"ولَئِنْ قُتِلتُم في سبيلِ اللهِ أو مُتُّم لمغفرةٌ مِنَ اللهِ ورحمةٌ خيرٌ ممّا يجمعونَ ولَئِنْ مُتُّم أو قُتِلتُم لإلى اللهِ تُحشرونَ" [٧٢].قال بعد أن أورد القراءات في الفعل(مُتّ):((وقرأ نافع وحمزة والكسائي:"مِتُّم"، و"مِتُّ"،و"مِتَّ"،و"مِتنا"،في كلّ القرآن بالكسر.قال أبو

علي:الأقيس:مُتَّ تموتُ،مثل:قُلت تقول،وطفت تطوف،وكذلك هذا يستمر على ضم الفاء منه،والكسر شاذٌّ في القياس...)) [٧٣].

ومنهم من تحدّث عن الفعل بوصفه بنية استعمالية،ولم يذكره بوصفه استعمالًا قرآنيًّا،قال سيبويه:((وأمّا مِتَّ تموتُ فإنّما اعتلّت من فَعِل يفعُل،ولم تحوّل كما يُحوّل قُلت،وزُدت.ونظيرها من الصحيح فَضِل يفضُل.وكذلك كُدت تكاد،اعتلّت من فعُل يفعَل،وهي نظيرة مِتَّ في أنّها شاذّة.ولم يجيئا على ما كثُر واطّرد من فَعُل و فَعِل))[٧٤].وإلى هذا ذهب المازني في تشذيذ بنية الكسر [٧٥].

أمّا المفسرون فتضمنت نصوصهم الآتي:

أوّلاً: الإشارة إلى قراءة الضمّ والكسر،ومن أتى بهذه القراءة[٧٦].

ثانيًا:أيّ القراءتين على القياس في الاستعمال اللغوي،وأيّهما شاذّةٌ،ناقلين ذلك عن النحويين،قال الواحدي:((وقرأ بعضهم مِتّم بكسر الميم.قال أهل اللغة:الأشهر الأقيس:مُتّ،تموت،مثل قلت تقول. والكسر شاذّ.ونظيره في الصحيح:فضِلَ يَفضُل.هذا مذهب الخليل.وحكى المبرد:أنّ مات يمات، لغة، مثل:هاب يهاب،وخاف يخاف،وأنشد[٧٧]:

عِيشي ولا يومي بأن تخافي.

فإن ثبت هذا فهو لغة))[٧٨].

وعلّة هذا التوصيف بيّنها السمين الحلبي قائلًا:((فأمّا الضم فلأنّه فَعَل بفتح العين من ذوات الواو،وكل ما كان كذلك فقياسه إذا أسند إلى ياء المتكلم وأخواتها أن تضم فاؤه...فيقال في قام وقال وطال:قُمت وقُمنا وقُمن وطُلت وطُلنا وطُلن وما أشبه،ولهذا جاء مضارعه على يفعُل نحو:يموت.وأما الكسر،فالصحيح من قول أهل العربية أنّه من لغة من يقول:مات يمات كخاف يخاف،والأصل:مَوِتَ بكسر العين كخَوِفَ،فجاء مضارعه على يفعَلُ بفتح العين،فعلى هذه اللغة يلزم أن يقال في الماضي المسند إلى التاء وإحدى أخواتها:مِتُّ بالكسر ليس إلّا،وهو أنّا نقلنا حركة الواو إلى الفاء بعد سلب حركتها دلالة على بنية الكلمة في الأصل)) [٧٩].

ثالثًا:نقل آراء النحويين في استعمال بنية الضمّ والكسر[٨٠]،قال أبو حيّان النحوي:((والضم أقيس وأشهر،والكسر مستعمل كثيرا،وهو شاذ في القياس،جعله المازني من فَعِل يفعُل،نظير:دمت تدوم، وفضلت تفضُل،وكذا أبو علي فحكما عليه بالشذوذ))[٨١].

رابعًا:الإشارة إلى الاستعمال اللغوي بالضم والكسر في ضوء أداء العرب،وتوجيهه،قال أبو حيّان النحوي:((وقد نقل غيرهما فيه لغتين:إحداهما،فعل يفْعُل ،فتقول:مات يموت،والأخرى:فعل يفعَل، نحو:مات يمات،أصله موِت،فعلى هذا ليس بشاذّ،إذ هو مثل خاف يخاف،فأصله:موت يموت،فمن قرأ بالكسر فعلى هذه اللغة،ولا شذوذ

فيه،وهي لغة الحجاز،يقولون:مت من مات يمات...وسفلى مضر يقولون:مُتّم بضم الميم،من مات يموت،نقله الكوفيون))[٨٢].

أمّا توصيف هذه البنية فهي فعل ماضٍ ثلاثي،معتلّ العين،لامه صحيحة،أُسند إلى ضمير المتكلم أو المخاطب،وما كان بهذا التوصيف كانت بنيته على: فَعَلَ،وفَعِلَ لليائي والواوي،وفَعُلَ الذي اختصّ بواوي العين.هذه بنية الماضي،وبنية المضارع هي:فَعَلَ يَفْعِلُ لليائي،وفعَلَ يَفْعُلُ للواوي،فإن كان فَعِلَ فمضارعه يَفْعَلُ.أمّا فَعُلَ فمضارعه يَفْعُلُ[٨٣].

وعند إسناد هذا الفعل إلى ضمير المتكلم أو المخاطب يُحذف منه حرف العلّة وهو عين البنية، فيُشار إلى هذا الحذف بالتنبيه على أصل البنية المحذوف،فإن كان المحذوف واويًّا جيء بالضمّة، وإن كان يائيًّا أُشير إليه بالكسرة.

وهذا الفعل واوي العين فيكون القياس فيه ضمّ الفاء للإشارة إلى المحذوف.غير أنّ الأداء اللغوي جاء له ببنيتين هما ضمّ الفاء وكسرها،فتطلب ذلك معرفة القياسي والشاذّ من البنيتين.

أمّا البنية المضمومة فهي على وفق الاستعمال المطّرد والقياسي؛لأنّ الفعل فيها من فعل يفعُل،وهو على بابه.وأمّا البنية مكسورة الفاء،فالقياس فيها أن تكون على:فَعِلَ يفعَلُ،لا أن تكون على فعِلَ يفعُل.

وبالعود إلى الاستعمال اللغوي،نجد اللغويين والنحويين قد حملوه على ثلاثة أوجه:

الأوّل:أنّه استعمال شاذٌّ في القياس،وقد تقدّم ذلك.

والثاني:أنّ من العرب من جاء به على فَعِلَ يفعَلُ،قال ابن السكّيت(ت٢٤٤هـ):((ويُقال:فَضَلَ الشيء يَفضُلُ ،وفَضِلَ يَفضَلُ.وقال أبو عبيدة:فَضِلَ منه شيء قليل،فإذا قالوا يفضُلُ ضمّوا الضاد فأعادوها إلى الأصل،وليس في الكلام حرف من السالم يشبه هذا،وقد أشبهه حرفان من المعتل مثله؛ قال بعضهم:مِتَّ فكسر ،ثمّ يقول:يمُوتُ،مثل فَضِل يفضُلُ.وكذلك دِمتُ عليه،ثمّ تقول:يدومُ...قال:وقال بعضهم:إنّ من العرب من يقول فَضِلَ يفضَلُ،مثل حذِر يحذَر))[٨٤].

وقال صاحب الصحاح:((الموت ضد الحياة.وقد مات يموت ويمات أيضا.قال الراجز:

بُنيّتي سيدةَ البناتِ عيشي ولا نأمنُ أنْ تماتي))[٨٥].

وقال الفيومي:((ماتَ الإنسانُ يموتُ موتا،وماتَ يماتُ من بابِ خافَ لغة،ومِتّ بالكسر أموتُ لغة ثالثة،وهي من باب تداخل اللغات...))[٨٦].

ومنهم من نسب هذا القول إلى الكوفيين،قال النحاس(ت٣٣٨هـ):((قال عيسى:أهل الحجاز يقولون:مِتّم وسفلى مضر يقولون:مُتّم بضمّ الميم.قال أبو جعفر:قول سيبويه أنّه شاذّ جاء على مِتّ يمُوت،ومثله عنده فَضِل

يفضُل.وأمّا الكوفيون فقالوا من قال:مِتّ قال يماتُ مثل خِفت تخاف،ومن قال:مُتّ قال يموت،وهذا قول حسن ...)) [٨٧].

فعلى وفق هذا الاستعمال لاشذوذ في الفعل(مِتّ)؛لأنّ الإشارة فيه ستكون للماضي مكسور العين،وهو على القياس.

والثالث:أنّه من تداخل اللغات،قال ابن جنّي:((وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت فيكون بعضهم يقول:مِتّ تماتُ،وبعضهم يقول:مُتّ تموت،ثمّ سمع من أهل لغة الماضي،وسمع من أهل لغة أخرى المضارع فتركّبت من ذلك لغة أخرى)) [٨٨] .

وقال ابن عصفور:((على أنّه يمكن أن يكون هذا من تداخل اللغات.وذلك أنّهم قد قالوا مُتّ ودُمت كعُدت،فيكون تدوم،وتموت مضارعين لدُمت ومُتّ.ومن قال مِتّ بالكسر ودِمتَ لم يستعمل لهما مضارعا.بل اجتزأ بمضارع مُتّ ودُمتَ عنه.وأما فَعَل من ذوات الياء فمضارعها أبدًا على يفعِلُ بكسر العين،نحو:باع يبيعُ.ولم يشذّ من ذلك شيء.وأمّا فَعَلَ من ذوات الواو فمضارعها أبدًا على يفعُلُ بضمّ العين،نحو:قال يقولُ.ولم يشذّ من ذلك شيء إلّا لفظتان،وهما طاح يطيح،وتاه يتيه...)) [٨٩].

وقال الرضي الاستراباذي:((وأمّا فَضِل يفضُل ونَعِمَ ينعَم فمن التداخل،المشهور فَضَل يَفضُل ،كدخل ،وحكى ابن السكيت فَضِل يفضَل ،كحذر يحذَر ،ففضِل يفضُل يكون مركّبًا منهما...وجاء حرفان من المعتلّ :دِمتَ تَدومُ، ومِتَّ تموتُ بكسر الدال والميم في الماضي،والمشهور ضمهما كقُلت تقولُ،وهما مركّبان ،إذ جاء دِمتَ تدامُ ،ومِتَّ تمات ،كخفتَ تخافُ...))[٩٠].

وفي هذا الاستعمال مشكل أنّه لم يأتِ على البنيتين،وإنّما جاء على ما يُخالف القياس،فلكلّ وزن في الماضي ما يقابله في المضارع في الواوي واليائي،وبنية الفعل هذه عينها في الأصل واو،والكسر لا يكون معها.قال ابن يعيش:((ويفعُل بالضمّ لا يكون من فَعِلَ على ما تقدّم إلّا ما شذّ من نحو:فَضِلَ يَفضُلُ،ومِتّ تموتُ.والعمل إنّما هو على الأكثر)) [٩١].وقال ابن عصفور:((فأمّا مضارع فَعُلَ المضمومة العين فعلى يَفعُلُ بضم العين على قياس نظيرها من الصحيح.لم يشذّ من ذلك شيء.وأما فَعِلَ المكسورة العين فيجيء مضارعها أبدا على يَفعَلُ بفتح العين،نحو كِدتَ تكادُ،و زِلتَ تزالُ.ولم يشذّ من ذلك شيء إلا لفظتان،هما مِتّ تموتُ،ودِمت تَدومُ،فجاء مضارعها على يَفعُل بضم العين [٩٢].

وبالعود إلى ما جاء به المفسرون في هذا الاستعمال،فنجد أنّهم لم يبتعدوا عمّا قاله اللغويون والنحويون، فتوصيفهم هو توصيف النحويين،وما كان لهم من رأي بُني على ما جاء به اللغويون والنحويون.

ثانيًا: جمع التكسير

-جمع فَعْل(معتل العين)على أفعُل:

جاء في نصّ الشيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ) وهو يتحدّث عن أبنية جمع القلّة في شرحه لألفيّة ابن مالك:((وبخلاف نحو:سوط،وبيت،فلا يُجمعان على أفعُل لاعتلال العين بالواو في الأوّل،والياء في الثاني.وشذّ قياسًا لا سماعًا:أعيُن جمع عين.قال تعالى:"وأعينهم تفيض من الدمع"[٩٣].وشذّ قياسًا وسماعًا:أثوب جمع ثوب،وأسيف جمع سيف))[٩٤].يُشير هذا النّص إلى أنّ النصّ القرآني لا يُقاس عليه،والسبب في ذلك أنّه جاء بلفظ(أعيُن)على زنة أفعُل وهو مطّرد في غيرها؛لأنّها معتلة العين.

أمّا المفسرون فلم يكن لهم رأي في هذا الأمر؛لأنّهم جعلوا مربض همّهم المعنى القرآني،واختلاف بنية اللفظ من زنة إلى أخرى لم يغيّر المعنى،وإنّما هو استعمال لغوي في دائرة الفصاحة.

وبالعود إلى النحويين وما قالوه في هذا الاستعمال نجدهم قد تعاملوا معه استعمالًا لغويًّا من دون الالتفات إلى أنّه استعمال ورد في القرآن الكريم،قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:((وإن كان معتلّ العين لم يُجمع على أفعُل إلّا أن يُسمع فيُحكم بشذوذه كأَعيُن وأَثوُب...)) [٩٥].والشذوذ هنا قياسًا لا استعمالًا؛لأنّهم يعملون بثنائيّة الاستعمال اللغوي المقيس عليه،والشاذ النادر الذي لايُقاس عليه.فالشذوذ متأتٍّ من مخالفة القياس المبني على الاطّراد في الاستعمال اللغوي.

أمّا المطّرد في اللفظ الذي يُجمع على أفعُل،فقال ابن مالك:((فالقياسي من (أَفْعُل)ما كان جمعًا لثلاثيّ،مجرّد،مفتوح الفاء،ساكن العين،صحيحها،غير صفة كـ(فَلْس)و(أفلس) و(نفس) و(أنفُس).أو جمعًا لاسم رباعيّ بمدّة ثالثة،مؤنّث،بلا علامة،خالٍ من وصفيّة...فكعب وأكعب وكلب وأكلب وضرب وأضرب قياسيّة لتضمّنها ما في فلس ونفس من الوزن وصحّة العين وعدم الوصفيّة)) [٩٦].

وقال ابن هشام:((الأوّل من أبنية القلّة:أفعُل بضم العين،وهو جمع لنوعين:أحدهما:فَعْل،اسمًا صحيح العين،سواءٌ صحّت لامه أم اعتلّت بالياء أم بالواو،نحو:كلب،وظبي،وجَرو،بخلاف نحو: ضَخم فإنّه صفة...الثاني:الاسم الرباعي،المؤنّث الذي قبل آخره مدّة ،كعناق ،وذراع،وعُقاب،ويمين ،وشذّ شهاب وغُراب من المذكر)) [٩٧].وهذا ما حرّرته المدوّنة النحويّة،ومثّل له النحويون بالاستعمال القياسي والشاذّ في هذه البنية[٩٨].

وأمّا ما يُجمع على أفعال جمعًا قياسيًّا،فقال ابن مالك:((ولمّا تقرر المطّرد جمعه على (أَفْعُل) من الثلاثي نبّهت على أنّ ما سواه من الثلاثي إذا كان اسمًا غير صفة اطّرد على أفعال فبان بهذا أنّ نحو بيت وأبيات وثوب وأثواب مطّرد؛لأنّ اعتلال العين مانع من جمع فَعْل على أفعُل قياسًا.وبان –أيضًا–أنّ الجمع على أفعال مطّرد في غير فَعْل المقيّد...)) [٩٩].

وقال ابن هشام:((الثاني:أفعالٌ،وهو لاسم ثلاثي،لا يستحق أفعُل،إمّا لأنّه على فَعْل،ولكنّه معتل العين،نحو:ثوب وسيف،أو لأنّه على غير فَعْل،نحو:جَمَل،ونَمِر،وعَضُد،وحِمل،وعِنَب،وإبِل،وقُفْل، وعُنُق...)) [١٠٠].

فما اطّرد في أفعُل وجاء مجموعًا على أفعال فهو شاذٌّ في القياس وإن كان مستعملًا في الكلام الفصيح،أو في الاستعمال القرآني،كقوله تعالى:(وأولات الأحمال) [١٠١]،فأحمال هو جمع للفظ (حَمْل)ثلاثي مفتوح الفاء وعينه صحيحة ساكنة،وقياسه كما ذكر النحويون أن يُجمع على أفعُل؛لذلك نجد بعضهم ذكر هذه الآية في حديثه عن الاستعمال الشاذّ الذي لايُقاس عليه[١٠٢]،وبعضهم الآخر اكتفى بذكر ألفاظ على هذا الوزن من دون ذكر الشاهد القرآني[١٠٣].وممّا اطّرد في أفعُل وجاء على أفعال في الاستعمال القرآني كثيرًا هو لفظ(أيمان)جمع يمين،وهو رباعي قبل آخره مدّة،فهو عملًا بقياسهم شاذّ قياسًا لا استعمالًا.

وكذلك ما اطّرد في أفعال،وجاء مجموعًا على أفعُل فهو شاذٌّ قياسًا من دون النظر إلى استعماله اللغوي،كما جاء في لفظ (أعيُن)الذي ورد كثيرًا في الاستعمال القرآني،قال ابن مالك: ((وعلى الجملة متى جُمع على أفعُل غير ما ذُكر أنّه فيه مطّرد عُلم أنّه شاذٌّ فلا يُقاس عليه)) [١٠٤].فالمسألة لا تتعلق بالاستعمال القرآني،وإنّما هي وصف للاستعمال اللغوي،المقيس عليه والذي لا يُقاس عليه،والتمثيل بالشواهد القرآنية لا يعدو الاستشهاد لا غير.

-نتائج البحث:

نوجز هنا أهمّ ما كشف عنه البحث:

١- ما جاء به النحويون والمفسرون في توجيه حذف حرف الجر،قد خالف ظاهر النصّ القرآني بوصفه استعمالًا لغويًّا عالي الفصاحة.

٢-بعض الذي عدّه النحويون شاذًّا لم يتحدّث عنه المفسرون؛لتعلّقه بالاستعمال لا بالمعنى.

٣-كشف البحث -بحسب ما أظهرته المدوّنة النحويّة،والتفسيرية-عن أنّ توصيف الاستعمال القرآني بالشاذّ في بعض مواضعه،لا يُغادر الاصطلاح وهو مقصور على صاحب النصّ،وهو من الشاذّ قياسًا لا استعمالًا.

٤- بعض المفسرين تابع بعض النحويين ممن وصفوا الاستعمال القرآني في بعض مواضعه بالشاذّ الذي لا يُقاس عليه.

٥-أكثر من كان له رأي من المفسرين هو الزمخشري وأبو حيان النحوي وتلميذه السمين الحلبي.

٦-تأثر المفسرون كثيرًا بآراء النحويين،فنقلوها وانتقل مع نقلهم لها الاختلاف في هذه الآراء،فكانت تبعًا لذلك متعدّدة في الموضع الواحد.

الهوامش:

(١) ينظر :الخصائص،ابن جنّي:١/٩٨-٩٩،والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي،الفيومي:٣٠٧.

(٢) البيت للشاعر جرير،يُنظر ديوانه:٢٧٨.

(٣) سورة الأعراف،من الآية:١٦.

(٤) سورة البقرة،من الآية:٢٣٥.

(٥) سورة البقرة،من الآية:٢٣٣.

(٦) شرح الرضي على الكافية،الرضي الاستراباذي:٤/١٣٧-١٣٨.

(٧) يُنظر :تفسير البحر المحيط،أبو حيان النحوي الأندلسي:٤/٢٧٦.

(٨) يُنظر :الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي:٥/٢٦٦-٢٦٨،واللباب في علوم الكتاب،ابن عادل الدمشقي الحنبلي:٩/٣٨-٣٩.

(٩) يُنظر :تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن،أبو جعفر محمد بن جرير الطبري:١٠/٩٥-٩٦،و التبيان في تفسير القرآن،الطوسي:٤/٣٦٤،والتفسير البسيط، الواحدي:٩/٥٠-٥١،ومجمع البيان في تفسير القرآن،الطبرسي: ٤/٢٦١.والتفسير الكبير ،الفخر الرازي:١٤/٤١.

(١٠) البيت لساعدة بن جؤية،ينظر :ديوان الهذليين:١/١٩٠.

(١١) الكشّاف،الزمخشري:٨/٣٥٨،وينظر: المحرر الوجيز ،ابن عطيّة:٨/٥٢٥.

(١٢) تفسير البحر المحيط:٤/٢٧٦،وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/٢٦٦-٢٦٨،واللباب في علوم الكتاب:٩/٣٨-٣٩.

(١٣)ينظر :شرح الكافية الشافية،ابن مالك:٦٨٢-٦٨٤،شرح التسهيل لابن مالك،ابن مالك:٢/٢٠٠-٢٠١،وشرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك،ابن الناظم:٢٠٠-٢٠٢،وارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان النحوي:٣/١٤٣٥-١٤٤٠،والمساعد على تسهيل الفوائد،ابن عقيل:١/٥٢١-٥٢٣،وشرح ابن عقيل:٢/٥٢٦-٥٣٢،.

(١٤)ينظر :تاج اللغة وصحاح العربية،الجوهري:٣/١١٣٩،ومقاييس اللغة،ابن فارس:٥٦٩،والمصباح المنير:٢٧٤.

(١٥) تفسير البحر المحيط:٤/٢٧٦،وينظر :الدر المصون:٥/٢٦٦-٢٦٨،واللباب في علوم الكتاب:٩/٣٨-٣٩.

(١٦)ينظر :كتابُ سيبويه:١/٣٥-٣٦.

(١٧) تفسير البحر المحيط:٤/٢٧٦،وينظر: الدر المصون:٥/٢٦٦-٢٦٨،واللباب في علوم الكتاب:٩/٣٨-٣٩.

(١٨) سورة النور،من الآية:٦٣.

(١٩) شرح الرضي على الكافية:٤/١٣٨.

(٢٠) تفسير البحر المحيط:٤/٢٧٦،وينظر: الدر المصون:٥/٢٦٦-٢٦٨،واللباب في علوم الكتاب:٩/٣٨-٣٩.

(٢١) التبيان في تفسير القرآن:٢/٢٦٧-٢٦٨،ويُنظر: مجمع البيان في تفسير القرآن:١/٥٩٢.

(٢٢) التفسير البسيط:٤/٢٧٥-٢٧٦،وينظر :الوسيط في تفسير القرآن المجيد:١/٣٤٣، و التفسير الكبير:٦/١٤٤،والنكت والعيون ،الماوردي:١/٣٠١.

(٢٣) الكشّاف:٣١٢/١.

(٢٤) تفسير البحر المحيط:٢٣٨/٢-٢٣٩،وينظر: الدر المصون:٤٨٥/٢،واللباب في علوم الكتاب:٢٠٦/٤-٢٠٧.

(٢٥) معاني القرآن وإعرابه،أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج:٣١٨/١.

(٢٦) التبيان في تفسير القرآن:٢٦٠/٢ ،وينظر:التفسير البسيط:٢٥٦/٤،والوسيط في تفسير القرآن المجيد:٣٤٣/١، و التفسير الكبير:١٣٣/٦-١٣٤،والنكت والعيون:٣٠١/١.

(٢٧) الدر المصون:٤٧٣/٢،وينظر:اللباب في علوم الكتاب:١٨٥/٤.

(٢٨) الكشّاف:١٣٦/٢،وينظر: التفسير الكبير:١٣٣/٦.

(٢٩) تفسير البحر المحيط:٢٢٨/٢.

(٣٠) سورة النساء،من الآية:١٢٣.

(٣١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ابن جنّي:١١٨/١،وينظر:النحويون والقرآن:١٥٣.

(٣٢) التفسير البسيط:٣٣٨/٦.ويُنظر:التفسير الكبير:٢٠٠/٩.

(٣٣) التبيان في تفسير القرآن:٢١١/٣.ويُنظر: المحرر الوجيز:٥٧٠/٢-٥٧١.و مشكل إعراب القرآن،مكي بن أبي طالب القيسي:١٩٨/١.

(٣٤) يُنظر: إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن،أبو البقاء العكبري:١٦٨/١. وتفسير البحر المحيط:١٨٢/٣،والدر المصون:٥٨٦/٣-٥٨٧،واللباب في علوم الكتاب :١٩٢/٦-١٩٣.

(٣٥) كتاب سيبويه:٤١/١، ٩٢، ٢٦/٢،وكتاب معاني الحروف،الرماني:٣٦-٣٧،وشرح الرضي على الكافية:٢٨٢/٤.

(٣٦) الخصائص:٢٨١/٢-٢٨٢.

(٣٧) سورة الأنفال،من الآية:٢٥.

(٣٨) البيت للنجاشي الحارثي قيس بن عمرو،يُنظر ديوانه:٤٥.

(٣٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،السيوطي:٥١٢/٢،وينظر:النحويون والقرآن:١٤٤.

(٤٠) الكشف والبيان،الثعلبي:٣٤٤/٤،والكشّاف:١٠٢/٢،والمحرر الوجيز:١٦٥/٩-١٦٦، تفسير البيضاوي، البيضاوي :١٥/٩،وينظر:تفسير أبي السعود(إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم،أبو السعود :٤٨١/٢-٤٨٢ ،وتفسير البحر المحيط:٤٧٧/٤،ويُنظر:الدر المصون:٥٨٩/٥-٥٩٠،واللباب في علوم الكتاب:٤٩١/٩.

(٤١) سورة النمل،من الآية:١٨.

(٤٢) معاني القرآن،الفراء:٤٠٧/١.

(٤٣) يُنظر:التفسير الكبير:١٥٤/١٥.

(٤٤) تفسير البيضاوي:١٥/٩،وينظر:تفسير أبي السعود:٤٨١/٢-٤٨٢.

(٤٥) لم ينسب النحويون والمفسرون هذا الرجز فيما اطلعت عليه من كتبهم إلى قائل معيّن،يُنظر:الإنصاف في مسائل الخلاف،أبو البركات الأنباري:١١٥/١،والمقرب:٢٤١،وشرح الكافية الشافية:١١٥٩/٣،وشرح ابن الناظم:٣٥٣، وشرح ابن عقيل:١٨٥/٣، وشرح الأشموني:٤٩٩/٢،وتفسير البحر المحيط:٤٧٨/٤،والدر المصون:٥٩٠/٥،وتفسير البيضاوي:١٥/٩،واللباب في علوم الكتاب:٤٩١/٩،وتفسير أبي السعود:٤٨٢/٢.

(٤٦) الكشاف:٢/٢٠١.

(٤٧) تفسير البحر المحيط:٤/٤٧٧،ويُنظر:الدر المصون:٥/٥٨٩-٥٩٠،واللباب في علوم الكتاب:٩/٤٩١.

(٤٨) تفسير البيضاوي:٩/١٥،وينظر:إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم:٢/٤٨١-٤٨٢.

(٤٩)الدر المصون:٥/٥٨٩-٥٩٠، ويُنظر:تفسير البحر المحيط:٤/٤٧٧واللباب في علوم الكتاب:٩/٤٩١،ويُنظر:شرح الأشموني:٢/٤٩٩.

(٥٠) يُنظر:تفسير البحر المحيط:٤/٤٧٨،الدر المصون:٥/٥٩٣،واللباب في علوم الكتاب:٩/٤٩٣.

(٥١) معاني القرآن،الأخفش:٢٠٤.

(٥٢) التبيان في تفسير القرآن:٥/١٠٣،وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٤/٨١٩، ويُنظر: الكشاف:٢/٢٠١.

(٥٣) البيت للشاعر النمر بن تولب،يُنظر ديوانه:١٠٥.

(٥٤) شرح الكافية الشافية:١٤٠٣- ١٤٠٤.وينظر:المساعد على تسهيل الفوائد:٢/٦٦٨، شرح ابن الناظم:٤٤٣.

(٥٥) التبيان في تفسير القرآن:٥/١٠٣،وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن:٤/٨١٩.

(٥٦) المحرر الوجيز:٩/١٦٥-١٦٦،ويُنظر:الدر المصون:٥/٥٩١-٥٩٢،واللباب في علوم الكتاب:٩/٤٩٢.

(٥٧) سورة العلق،من الآية:٦٩.

(٥٨) سورة مريم،من الآية:٤٦.

(٥٩)اللمع في العربية،ابن جنّي:٣٠٩-٣١١.

(٦٠) المصدر نفسه:٣١٦.

(٦١) شرح الرضي على الكافية:٤/٤٨٧،ويُنظر:ارتشاف الضرب:٢/٦٥٧،وشرح الأشموني :٢/٤٩٩.

(٦٢) سورة الأعراف،من الآية :٢٧.

(٦٣) شرح الكافية الشافية:١٤٠٣- ١٤٠٤.وينظر:المساعد على تسهيل الفوائد:٢/٦٦٨.

(٦٤) ينظر:شرح ابن الناظم:٤٣٩-٤٤١،وشرح ابن عقيل:٤/٢٨٣-٢٨٥،وشرح الأشموني:٢/٤٩٨.

(٦٥)يُنظر:شر المفصل للزمخشري،ابن يعيش:٥/١٧٠.

(٦٦)المفصل في علم العربية،الزمخشري:٣٣٨،ويُنظر:شرح المفصل،ابن يعيش:٥/١٦٨،وشرح ابن عقيل :٤/٢٨٤.

(٦٧)سورة مريم ،من الآية:٢٦.

(٦٨)المفصل في علم العربية،الزمخشري:٣٣٨-٣٣٩.

(٦٩) يُنظر:ارتشاف الضرب:٢/٦٥٦-٦٥٧،و شرح ابن عقيل:٤/٢٨٤،وشرح الأشموني:٢/٤٩٩.

(٧٠) يُنظر:شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٤٤٣.

(٧١) يُنظر ما جاء بالكسر:سورة مريم،من الآية:٢٣،وسورة مريم،من الآية:٦٦،وسورة الأنبياء،آية:٣٤،وسورة المؤمنون،آية:٣٥،و٨٢،وسورة الصافات،آية:١٦،و٥٣،وسورة ق،آية ٣،وسورة الواقعة،آية:٤٧.

(٧٢) سورة آل عمران:١٥٧-١٥٨.

(٧٣) الحُجّة في علل القراءات السبع،أبو علي الفارسي:٢/٣١٤.

(٧٤) كتاب سيبويه:٤/٣٤٣.

(٧٥)المنصف،ابن جنّي:٢٥٦/١.

(٧٦) يُنظر:الكشاف:٤٥٨/١،والمحرر الوجيز:٤٠٢/٢،والتفسير الكبير:٥٩/٩-٦٠،وتفسير البحر المحيط:١٠٢/٣-١٠٣،والدرّ المصون:٤٥٨/٣-٤٥٩،واللباب في علوم الكتاب:١٢/٦- ١٣،وتفسير البيضاوي:٣٠٧/٤.

(٧٧) لم أجد له نسبة إلى قائل معيّن فيما اطّلعت عليه من كتب اللغة والتفسير،يُنظر:الخصائص:٣٨٢/١،و الصحاح:٢٦٧/١،وشرح شافية ابن الحاجب:١٣٧/١،التفسير البسيط:٦/،و تفسير البحر المحيط:١٠٢/٣، والدر المصون:١٧٤/١،و٤٥٨/٣،واللباب في علوم الكتاب:٣٩٣/١،و١٢/٦.

(٧٨) التفسير البسيط:١١١/٦-١١٣،وينظر:الوسيط في تفسير القرآن المجيد:٥١١/١،والتفسير الكبير:٥٩/٩-٦٠.

(٧٩) الدر المصون:٤٥٨/٣-٤٥٩،وينظر:اللباب في علوم الكتاب:١٢/٦-١٣.

(٨٠) التفسير البسيط:١١١/٦-١١٣،وينظر:الوسيط في تفسير القرآن المجيد:٥١١/١، والمحرر الوجيز:٤٠٢/٢،و تفسير البحر المحيط:١٠٢/٣-١٠٣،والدر المصون:٤٥٨/٣-٤٥٩،واللباب في علوم الكتاب: ١٢/٦-١٣.

(٨١) تفسير البحر المحيط:١٠٢/٣-١٠٣،وينظر:الدر المصون:٤٥٨/٣-٤٥٩،واللباب في علوم الكتاب:١٢/٦-١٣.

(٨٢) تفسير البحر المحيط:١٠٢/٣-١٠٣،وينظر:الدر المصون:٤٥٨/٣-٤٥٩،واللباب في علوم الكتاب:١٢/٦-١٣، وتفسير القاسمي المسمّى محاسن التأويل،محمد جمال الدين القاسمي:١٠١٩/٣.

(٨٣) يُنظر:المُبدع في التصريف،أبو حيّان النحوي:١٧١-١٧٢

(٨٤) إصلاح المنطق،ابن السكّيت:٢١٢،ويُنظر:أدب الكاتب،ابن قتيبة:٣٧٢-٣٧٣.

(٨٥) الصحاح،الجوهري:٢٦٦/١-٢٦٧.

(٨٦) المصباح المنير:٥٨٣.

(٨٧) إعراب القرآن،النحاس:٤١٥.

(٨٨)المنصف،ابن جنّي:٢٥٦/١،وينظر:الخصائص:٣٨١/١-٣٨٢.

(٨٩) الممتع في التصريف،ابن عصفور:٤٤٣/٢-٤٤٤.

(٩٠) شرح شافية ابن الحاجب،الرضي الاستراباذي:١٣٦/١.

(٩١) شرح الملوكي في التصريف،ابن يعيش:٥٣/١.

(٩٢) الممتع في التصريف:٤٤٣/٢-٤٤٤.

(٩٣) سورة التوبة،من الآية:٩٢.

(٩٤) شرح التصريح على التوضيح،الشيخ خالد الأزهري:٥٢٢/٢.

(٩٥) شرح الكافية الشافية:١٨١٦.

(٩٦) المصدر نفسه:١٨١٥-١٨١٦.

(٩٧) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك،ابن هشام الأنصاري:٢٧٦/٤-٢٧٨،وينظر:شرح التصريح على التوضيح: ٥٢٢/٢-٥٢٥.

(٩٨) يُنظر:شرح ابن الناظم:٥٤٧-٥٤٨،وشرح ابن عقيل:٤١٦/٤-٤١٧،والمساعد على تسهيل الفوائد:٣٩٩/٣،وشرح الأشموني :٦٧١/٣-٦٧٢.

(٩٩) شرح الكافية الشافية:١٨١٧،وينظر:شرح ابن الناظم:٥٤٨،وشرح ابن عقيل:٤١٨/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد:٤٠٣/٣-٤٠٤،وشرح الأشموني:٦٧٣/٣-٦٧٤.

(١٠٠) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك:٢٧٦/٤-٢٧٨،وينظر:شرح التصريح على التوضيح: ٥٢٢/٢-٥٢٥.

(١٠١) سورة الطلاق،من الآية:٤.

(١٠٢) يُنظر:المقرّب في النحو،ابن عصفور:٤٦١،و أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك:٢٧٨/٤،شرح التصريح على التوضيح:٥٢٥/٢..

(١٠٣)يُنظر:شرح ابن الناظم:٥٤٨،وشرح ابن عقيل:٤١٨/٤.

(١٠٤) شرح الكافية الشافية:١٨١٦-١٨١٧.

-المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

-أدب الكاتب،أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـ)،تح:محمد محيي الدين عبد الحميد،ط٤،مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٣م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان النحوي(ت٧٤٥هـ)،تح:د.رجب عثمان محمد،مراجعة:د.رمضان عبد التواب،ط١،مكتبة الخانجي،القاهرة١٩٩٨.

-إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم،أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي(٩٨٢هـ)،تح:عبد القادر أحمد عطا،د.ط،مكتبة الرياض الحديثة،الرياض(د.ت).

-إصلاح المنطق،ابن السكّيت(ت٢٤٤هـ)،تح:أحمد محمد شاكر،وعبد السلام محمد هارون،ط٤،دار المعارف، القاهرة١٩٨٧.

-إعراب القرآن ،أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس(ت٣٣٨هـ)،تح:د.زهير غازي زاهد،ط٢،عالم الكتب١٩٨٥م.

-إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ،أبو البقاء عبد الله ين الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)،دار الكتب العلمية،بيروت(د.ت).

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)،تح:محمد محيي الدين عبد الحميد،دار إحياء التراث العربي،بيروت(د.ت).

-أنوار التنزيل وأسرار التأويل،ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي(ت٧٩١هت)،تح:محمد صبحي بن حسن حلّاق،ود.محمود أحمد الأطرش،ط١،دار الرشيد،دمشق-بيروت٢٠٠٠م.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)،تح:محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية،بيروت٢٠٠٨م.

-التبيان في تفسير القرآن ،أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ)،تقديم:آغا بزرك الطهراني،د.ط،دار إحياء التراث العربي،بيروت،د.ت.

-تفسير البحر المحيط،لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)،تح:عادل أحمد عبد الموجود،علي محمد معوّض،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت١٩٩٣م.

-التفسير البسيط،علي بن أحمد بن محمّد الواحدي(ت٤٦٨هـ)،تح:د.محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،السعودية،١٤٣٠ هـ.

-تفسير الطبري،جامع البيان عن تأويل آي القرآن،أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)،تح:عبد الله عبد المحسن التركي،هجر للطباعة والنشر والتوزيع،مصر(د.ت).

-التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)،محمد الرازي(ت٦٠٤هـ)،ط١،دار الفكر ،بيروت ١٩٨١م.

-الحجّة في علل القراءات السبع،أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)،تح:الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،والشيخ علي محمد معوّض،ود.أحمد عيسى حسن،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت ٢٠٠٧م.

- الخصائص،أبو الفتح عثمان ابن جنّي(ت٣٩٢هـ)،تح:محمد علي النجار،ط٤،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد١٩٩٠م.

-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)،تح:د.أحمد محمد الخراط،(د.ط)،دار القلم ،دمشق(د.ت).

-ديوان أبي النجم العِجلي،الفضل بن قدامة(ت١٣٠هـ)،تح:د.محمد أديب عبد الواحد جمران،د.ط،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق٢٠٠٦م.

-ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب،تح:د.نعمان محمّد أمين طه،ط٣،دار المعارف بمصر،القاهرة(د.ت).

- ديوان النجاشي الحارثي قيس بن عمرو(ق١هـ)،تح:صالح البكاري،والطيب العشاش،وسعد غراب،ط١،المواهب للطباعة والنشر،بيروت١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

-ديوان النمر بن تولب العُكْلي،جمع وشرح وتحقيق:د.محمد نبيل طريفي،ط١،دار صادر،بيروت ٢٠٠٠م.

-ديوان الهذليين ،الدار القوميّة للطباعة والنشر،القاهرة ١٩٦٥م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك,بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تح:محمد محيي الدين عبد الحميد,ط١,قم ١٣٨٤هـ.ش.

-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك(ت٦٨٦هـ)، تح:محمد باسل عيون السود،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت٢٠٠٠م.

-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،علي بن محمّد بن عيسى،نور الدين الأشموني(ت٨٢٩هـ):تح:محمد محيي الدين عبد الحميد،ط١،دار الكتاب العربي،بيروت١٩٥٥م.

-شرح التسهيل، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي(ت٦٧٢هـ)،تح:د.عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون،ط١،دار هجر،مصر ١٩٩٠م.

- شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو،الشّيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) تح:محمّد باسل عيون السّود،ط٢،دار الكتب العلميّة ،بيروت ٢٠٠٦م.

-شرح الرضي على الكافية،الرضي الاستراباذي(ت٦٨٨هـ)،تح:يوسف حسن عمر،(د.ط)،جامعة قار يونس ١٩٧٨م.

- شرح شافية ابن الحاجب,رضي الدين الاستراباذي:تح:محمد نور الحسن,ومحمد الزفزاف,ومحمد محيي الدين عبد الحميد,(د.ط),دار الكتب العلمية,بيروت١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

-شرح الكافية الشافية،جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي،تح:د.عبد المنعم أحمد هريدي،دار المأمون للتراث،مكة المكرمة(د.ت).

- شرح المفصّل،موفق الدين،يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)،عالم الكتب،بيروت(د.ت).

-شرح الملوكي في التصريف،ابن يعيش،تح:د.فخر الدين قباوة،ط١،المكتبة العربية بحلب١٩٧٣م.

- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية,إسماعيل بن حمّاد الجوهري(ت٣٩٨هـ),تح:أحمد عبد الغفور عطّار,ط٤,دار العلم للملايين,بيروت١٩٩٠م.

- كتاب سيبويه,أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت١٨٠هـ),تح:عبد السلام محمد هارون,ط١,دار الجيل,بيروت(د.ت).

-كتاب معاني الحروف،علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤هـ)،تح:د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي،ط٢،جدة ١٩٨١م.

- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)،تح:عبد الرزاق المهدي،ط٢،دار إحياء التراث العربي،مؤسسة التاريخ العربي،بيروت٢٠٠١م.

-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)،تح:د.محيي الدين رمضان،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق١٩٧٤م.

-الكشف والبيان،المعروف(تفسير الثعلبي)،أبو إسحاق أحمد الثعلبي(ت٤٢٧هـ)،تح:ابن عاشور،ط١،دار إحياء التراث العربي،بيروت٢٠٠٢م.

-اللباب في علوم الكتاب،عمر بن علي ،ابن عادل الدمشقي الحنبلي(ت٨٨٠هـ)،تح:عادل أحمد عبد الموجود،وعلي محمد معوّض،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت١٩٩٨م.

-اللمع في العربية،ابن جنّي،تح:حامد المؤمن،ط١،مطبعة العاني،بغداد ١٩٨٢م.

-المبدع في التصريف،أبو حيان النحوي،تح:د.عبد الحميد السيد طلب،ط١،مكتبة دار العروبة،الكويت١٩٨٢م.

-مجمع البيان في تفسير القرآن،الفضل بن الحسن الطبرسي(ت ٥٤٨هـ)،تح:هاشم رسول المحلاتي،وفضل الله اليزدي الطباطبائي،ط٢،دار المعرفة،بيروت١٩٨٨م.

-محاسن التأويل(تفسير القاسمي)،محمد جمال الدين القاسمي(١٣٣٢هـ)،تح:محمد فؤاد عبد الباقي،ط١،دار إحياء الكتب العربية،القاهرة١٩٥٧م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،ابن جنّي،تح:علي النجدي ناصف،د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي،طبعة وزارة الأوقاف،القاهرة٢٠٠٩م.

- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(ت٥٤١هـ)،تح:الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري،والسيد عبد العال السيد إبراهيم،ومحمد الشافعي الصادقي العنابي،ط٢،دار الخير، بيروت٢٠٠٧م.

-المساعد على تسهيل الفوائد،ابن عقيل ،تح:د.محمد طامل بركات،ط١،دار الفكر بدمشق ١٩٨٢م.

-مشكل إعراب القرآن،مكي بن أبي طالب القيسي،تح:د.حاتم صالح الضامن،مؤسسة الرسالة، بيروت١٩٨٤م.

–المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي،أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي(ت٧٧٠هـ)،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت١٩٩٤م.

– معاني القرآن,أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ),قدّم له وعلّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه:إبراهيم شمس الدين,ط١,دار الكتب العلمية,بيروت ٢٠٠٢م.

–معاني القرآن،يحيى بن زياد الفرّاء(ت٢٠٧هـ)،تح:أحمد يوسف نجاتي،ومحمّد علي النجّار،(د.ط)،دار السرور(د.ت).

– معاني القرآن وإعرابه,أبو إسحاق الزجاج(ت٣١١هـ),تح:د.عبد الجليل عبدُه شلبي,ط١,عالم الكتب,بيروت ١٩٨٨م.

– معجم مقاييس اللغة,ابن فارس(ت٣٩٥هـ),تح:د.محمد عوض مرعب،وفاطمة محمد أصلان,دار إحياء التراث العربي,بيروت ٢٠٠٨م.

–المفصّل في علم العربية،أبو القاسم الزمخشري،تح:د.فخر صالح قدارة،ط١،دار عمار،عمان الأردن٢٠٠٤م.

– المقرّب,ابن عصفور,تح:أحمد عبد الستار الجواري,وعبد الله الجبوري,مطبعة العاني, بغداد١٩٨٦م.

– الممتع في التصريف,ابن عصفور,تح:د.فخر الدين قباوة,ط٣,دار الآفاق الجديدة, بيروت(د.ت).

– المنصف,شرح ابن جنّي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري (ت٢٤٩هـ), تحقيق إبراهيم مصطفى,وعبد الله أمين,ط١,إدارة إحياء التراث القديم ١٩٥٤م.

– النحويون والقرآن،د.خليل بنيان الحسون،ط١،مكتبة الرسالة الحديثة،عمان٢٠٠٢م.

– النكت والعيون،تفسير الماوردي،أبو الحسن علي بن محمد الماوردي البصري(ت٤٢٠هـ)،تح:السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم،دار الكتب العلمية،بيروت(د.ت).

–همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)،تح:إبراهيم شمس الدين،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت ١٩٩٨م.

–الوسيط في تفسير القرآن المجيد،علي بن أحمد الواحدي النيسابوري،تح:عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت١٩٩٤.